فإن قالوا لا يمكنان أبدا بل قد أمنا ذلك صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسندا إلى رسول ا A في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو وأنه يوجب العلم ونقطع بصحته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول ا A قط اختلاطا لا يتميز فيه الباطل من الحق أبدا .

وإن قالوا بل كل ذلك ممكن كانوا قد حكموا بأن الدين دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر ا تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد أبدا وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم به ا تعالى مما لم يأمرهم به ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول ا A إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث والذي لا يغني من الحق شيئا وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع .

ثم نقول لهم أخبرونا إن كان ذلك كله ممكنا عندكم فهل أمركم ا تعالى بالعمل بما رواه الثقات مسندا إلى رسول ا A أو لم يأمركم بالعمل به ولا بد من أحدهما .

فإن قالوا لم يأمرنا ا تعالى بذلك لحقوا بالمعتزلة وسيأتي جوابهم على هذا القول إن شاء ا تعالى وإن قالوا بل أمرنا ا تعالى بالعمل بذلك قلنا لهم فقد قلتم إن ا تعالى أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكذابون وأخطأ فيه الواهمون وأمركم بأن تنسبوا إليه تعالى وإلى نبيه A ما لم يأتكم به قط وما لم يقله ا تعالى قط ولا رسوله A .

وهذا قطع بأنه D أمر بالكذب عليه وافترض العمل بالباطل وبما ليس من الدين وبما شرع الكذابون مما لم يأذن به ا تعالى وهذا عظيم جدا لا يستجيز القول به مسلم .

ثم نسألهم عما قالوا إنه ممكن من سقوط بعض ما قاله رسول ا A من الحكم في الدين بإيجاب أو تحريم حتى لا يوجد عند أحد هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا ولا بد من أحدهما فإن قالوا بل هو باق علينا .

قلنا لهم كيف يلزمنا العمل بما لا ندري وبما لم يبلغنا ولا يبلغنا أبدا .

وهذا هو تحميل الإصر والحرج والعسر الذي قد آمننا ا تعالى منه .

وإن قالوا بل سقط عنا العمل به قلنا لهم فقد أجزتم نسخ شرائع من شرائع الإسلام مات رسول ا A وهي محكمة ثابتة لازمة فأخبرونا من الذي نسخها